



النظم الإدارية العثمانية

في البلدان العربية

وأثرها في العلاقات العربية العثمانية
١٧٩٨ / ٥١٥٧ م

بقلم الدكتور : عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم

١ - الدولة العثمانية ومنطقة الشرق الإسلامي :

١ - تمهيد :

إن معالجة النظم الإدارية العثمانية في البلدان العربية، نَحْمُ بادئ ذي بدء، الإشارة إلى أحداث السيطرة العثمانية على هذه البلدان، والعوامل التي دعت بالعثمانيين إلى الاتجاه نحو المنطقة العربية والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

إن أحداث التاريخين العثماني والعربي على السواء في مطلع القرن السادس عشر، أصبحت نَحْمُ الاتجاه العثماني نحو منطقة الشرق الإسلامي، حيث أن الدولة العثمانية، أصبح موقفها منذ بداية القرن في الجبهة الغربية الأوروبية دُعايَا أكثر منه هجومياً، وكان عليها أن تبحث عن ميادين جديدة للنشاط والتوسع، وهذا موقف يتفق مع المنطق التاريخي، فلكل دولة مدى معين في التوسع. ودولة مركزها القسطنطينية، من المعقول أن يقف مداها عند البحر. ومن هنا حتمت أحداث التاريخ العثماني، على السلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠)، ومن بعده ابنه سليمان القانوني (١٥٢٠ - ١٥٦٦)، الاتجاه نحو المنطقة العربية الإسلامية^(١). لتوجد التوازن في تكوين الدولة، وتزويد من حجم رعاياها المسلمين، فضلاً عن ضم الأماكن المقدسة الإسلامية إليها، مما يرفع من مكانتها الإسلامية ويعطي لتحركاتها نحو الشرق شرعية في مواجهة الأخطار والتهديدات الصليبية البرتغالية والأسبانية.

أما أحداث تاريخ الشرق الإسلامي، التي حتمت الاتجاه العثماني نحو الشرق، فتتمثل في محاولة الدولة الصفوية، نشر المذهب الشيعي في العراق، وآسيا الصغرى، واستعمال أسلوب العنف والقوة مع أتباع المذهب السني^(٢)، وفي الزحف الأوروبي البرتغالي الصليبي نحو حدود الشرق الإسلامي، وتطويق منافذه البحرية، في جنوب البحر الأحمر ومدخل الخليج العربي^(٣)، وفشل القوة الإسلامية في المنطقة، بزعامة الدولة المملوكية، في صد هذا الخطر، بعد أن حلت الهزيمة بقوتها البحرية، في معركة ديو "Diu" البحرية عام ٩١٥ هـ / ١٥٠٩ م^(٤).

وإزاء هذا الخطر الصليبي المهدق بالعالم الإسلامي، تحتم على الدولة العثمانية، كقوة إسلامية كانت في أوج قوتها، أن تلقف في وجه هذا الخطر، وتحمي السواحل الإسلامية. والواقع أن كل هذه العوامل سواء المتعلقة منها بالدولة العثمانية أم بمنطقة الشرق الإسلامي، هي في الواقع الدوافع الرئيسة وراء الاتجاه العثماني نحو الشرق^(١). وهي التي حتمت على السلطان سليم أن يندفع بقواته إلى مناطق الأحداث، وأن يتخذ الموقف المناسب من كل حدث، فأوقف التوسع نحو الغرب الأوروبي أو جمده، وأسرع مستغلاً الأحداث التي كانت تدور في المنطقة العربية، فكان اتجاهه أولاً نحو العراق حيث الخطر الصفوي، ثم اتجه نحو الكتلة المملوكية، ووضع حداً لأحداث هذه المنطقة كما سنرى فيما يلي:

ب - أحداث الاتجاه العثماني نحو الشرق :

ونتيجة لتطور أحداث منطقة الشرق الإسلامي، فإن أول صدام في المنطقة حدث بين العثمانيين والصفويين، استجابة لنداء السنة للسلطان سليم لانقاذهم من الضغط الشيعي الواقع عليهم، وانتهى اللقاء الذي حدث بين القوتين الصفوية والعثمانية في معركة جالديران (Jaldiran)، في ٢٣ أغسطس ١٥١٤م، بانتصار العثمانيين، وتوغلهم في داخل أملاك الدولة الصفوية، والاستيلاء على عاصمتها تبريز، ولكن السلطان سليم رأى أن الحكمة السياسية تستدعي لظروف عديدة إخلاء العاصمة الصفوية والارتداد عنها، بعد أن حققت له معركة جالديران القضاء على مخططات الدولة الصفوية ضد السنة في العراق، ومنطقة الاناضول الشرقية، وضم هذه المنطقة كلية إلى أملاك الدولة العثمانية، فضلاً عن ضم منطقتي ديار بكر، ومرعش إلى الحوزة العثمانية في عام ١٥١٥ م، وكانت هذه المناطق ذات فوائد اقتصادية واستراتيجية هامة للدولة، ومع ذلك فإن أمر العراق لم يخلص نهائياً للدولة العثمانية إلا في عهد السلطان سليمان القانوني عام ١٥٣٤ م^(٢).

كذلك حمت ظروف المنطقة في عام ١٥١٦م، الصدام بين الكتلتين السيتين العثمانية والملوكية، وفي أول لقاء في سهل مرج دابق، في شال حلب، في ٢٣ أغسطس ١٥١٦م، انتصرت القوة العثمانية، على قوة الدولة الملوكية، التي فقدت سلطانها في تلك المعركة، وأراد السلطان سليم إنهاء النظام الملوكي بطريق سلمي، فعرض على السلطان الملوكي الجديد، أن يظل حاكماً على مصر وجنوب بلاد الشام تحت السيادة العثمانية^(٧)، ولكن رفض السلطان طومان باي هذا العرض، جعله يواصل عملياته الحربية مستغلاً الحيانة التي ظهرت في صفوف المماليك، حتى وصل إلى مشارف القاهرة، وكان لقاءه مع القوة الملوكية في معركة الريدانية في ٢٣ يناير ١٥١٧م، وانتصاره على هذه القوة، ثم كان دخوله القاهرة في ٢٦ يناير ١٥١٧م، وبصحبه الخليفة العباسي «التوكل» لأضواء الشرعية على استيلائه على عرش السلطنة الملوكية، ومما لا ريب فيه أن معركة الريدانية، تعتبر من أهم المعارك الحاسمة في تاريخ مصر والشرق، حيث أنها قررت مصير الدولة الملوكية والشعوب العربية التي كانت خاضعة لنفوذها^(٨).

فقد تلى دخول السلطان سليم القاهرة، إعلان شريف مكة، تبعية الحجاز للسلطة الجديدة، التي أصبحت بيدها مقدرات الأمور في مصر، وهي السلطة العثمانية حيث أن الحجاز آنذاك كان لا يرتبط بدولة معينة، أو بسلطة معينة في مصر، وإنما يرتبط بمصر ذاتها، بصرف النظر عن الحكومة، أو الدولة القائمة فيها، مادامت السلطة الجديدة، تقدم لشريف مكة ريع الأوقاف المحبوسة على الحرمين الشريفين وعلى فقراء مكة والمدينة، وتؤمن من وصول قافلة الحج التي تأتي من مصر، والتي كان أهل الحجاز يهتمون بها كثيراً، لما تحمله لهم من الخيرات، ولذا فإنه عندما سقطت دولة المماليك في يد العثمانيين، كان من الطبيعي أن يتبع ذلك إعلان الحجاز تبعية للسلطة الجديدة، وهذا ما فعله «الشريف بركات» الذي أرسل ابنه «الشريف جمال الدين محمد أبو نمي» إلى السلطان سليم، حاملاً إليه نهائي والده، ومفاتيح الحرمين الشريفين، كدليل على إقراره بالسيادة الجديدة، فأكرم السلطان سليم وفادة «أبي نمي» وأعطاه

تفويضاً بحكم والده، واحتفلت مكة بعودة «أبي نعي» وقرأ التفويض على الناس، وعُطِب في الحرمين باسم السلطان سليم، وبذلك دخل الحجاز سلباً في حوزة السيادة العثمانية^(٩).

وفي إطار أحداث الشرق التي تساق للاتجاه العثماني نحو المنطقة الإسلامية وحماية سواحلها من الخطر الاستعماري البرتغالي، دخل اليمن بادئ الأمر، تحت السيادة العثمانية سلباً، وصارت الخطبة في اليمن باسم السلطان سليم، ثم حدث بعد ذلك اضطرابات في اليمن ضد الحاكم العثماني، وتغلّت الإمامة الزيدية على داخلية اليمن، وسارت الأحداث في سبيلها المضاد للحكم العثماني، حتى نجح الامام الزيدي «المؤيد بالله محمد بن القاسم» من إخراج العثمانيين من اليمن كلية وإقامة الدولة الزيدية على أنقاض الحكم العثماني^(١٠).

وإذا كانت أحداث تاريخ منطقة الشرق الإسلامي، في مطلع القرن السادس، حتمت على الدولة العثمانية الاتجاه نحو هذه المنطقة، وضمها إلى حوزة أملاكها، كذلك فإن أحداث تاريخ منطقة المغرب الإسلامي في شمال أفريقيا، منذ بداية القرن السادس عشر، أصبحت تحتم على الدولة العثمانية وبخاصة بعد أن أصبحت تجاور هذه المنطقة منذ استيلائها على مصر ١٥١٧م، أن تلتقي بتقلها لحماية شمال أفريقيا الإسلامي، من الأخطار التي أصبحت تحدق به، وقد تمثلت هذه الأخطار في اشتداد الصراع الذي كان قائماً بين الإسلام والمسيحية، في الحوض الغربي للبحر المتوسط على دول المغرب العربي، حيث أن خطة أسبانيا في تلك الفترة، كانت قائمة على غزو المغرب العربي، بعد أن استطاعت التخلص من آخر دولة عربية إسلامية في الأندلس ١٤٩٢م. هادفة بذلك تعقب المسلمين الذين هاجروا من الأندلس إلى موانئ المغرب العربي، وانغذوا منها مراكز لحركة الجهاد البحري وشن الغارات المتواصلة ضد سواحل أسبانيا، محاولين إثارة بقايا المسلمين وتشجيعهم على الثورة، ضد السلطات الأسبانية؛ لذا فإن أسبانيا عملت على مطاردة هؤلاء المهاجرين، وتكررت حملاتها على السواحل المغربية، في الحوض الغربي للبحر المتوسط، في أعوام ١٥٠٥م، ١٥٠٨م، ١٥٠٩م، ١٥١٠م، وتمكنت هذه الحملات من الاستيلاء على كثير من ثغور المغرب العربي، نتيجة للضعف السياسي الذي كان

يسود منطقة المغرب آنذاك، والذي سهل للأسبان في الفترة من ١٥٠٩: ١٥١٥ م السيطرة على أهم موانئ الجزائر ومراكش^(١١). في تلك الأثناء كانت الدولة العثمانية كقوة إسلامية، قد أعادت ترداد قوة واتساعا وعظم شأنها نتيجة لدخول دمشق ١٥١٦ م، والقاهرة ١٥١٧ م، وبرزت كأكبر قوة إسلامية، يجب عليها أن تتولى أمر الدفاع عن الدويلات الإسلامية في شمال أفريقيا ضد الخطر الأسباني، ولذا فإنها استجابت لتداء «خير الدين بارباروسا» الذي خلف أخاه «بابا عروج»، في عمليات الجهاد البحري ضد الأسبان، والذي طلب في عام ١٥١٨ م من السلطان سليم العثماني معاونته عسكرياً، لصد الخطر الأسباني، فقام السلطان سليم بإرسال ألفين إليه من جنود الانكشارية، «ومصح له بتجنيد الأهالي في الأناضول نفسها، حتى تتمكن من مواجهة الأخطار الاستعمارية»، ويعتبر هذا الاتصال بين خير الدين والسلطان سليم، وقيام التعاون بينها بداية انضمام إقليم المغرب الأوسط إلى الدولة العثمانية، أو اتحادها معها.

ومن استقراء أحداث الصراع الأسباني المغربي، اتضح أنه منذ قيام هذا التعاون، فإن انتصارات الأسبان في الموانئ الواقعة شرقي «مدينة الجزائر» أصبحت قليلة الأهمية لانهيار الغزوات الأسبانية بين «قوات الجزائر في المغرب»، وقوات الدولة العثمانية الموجودة في المشرق»، ومنح السلطان سليمان العثماني خير الدين لقب «بيكربيك أفريقية» كما منحه لقب «قيودان باشا»، وأعطاه القيادة العامة للأساطيل العثمانية، وقام «خير الدين» بتوحيد أقطار شمال أفريقيا واحتل تونس، وطرد منها «المولى حسن» حليف الأسبان، ومنذ أن صد خير الدين الهجوم الأسباني على الجزائر ١٥٤١ م، صار رئيساً لدولة متحدة مع الأيمرات العثمانية، وأصبحت دولته في المغرب، بمثابة الحارس الأمامي للأيمرات العثمانية، في غرب البحر المتوسط^(١٢)، وفي عام ١٥٥١ م، تمكن مراد آغا من تخليص طرابلس من يد الأسبانيين، وفرسان القديس يوحنا، كما استطاع «العلج علي» تصفية القواعد الأسبانية في تونس ١٥٦٩ م، بعد أن نجح في هزيمة الخفصيين في سهل باجة، واحتل «تونس» وفر السلطان الحفصي «أبو العباس أحمد» ولجأ إلى الأسبان في «حلق الوادي» فأخذ العلج علي البيعة من أهل تونس للسلطان العثماني، ونصب

على تونس، أحد قواده «رمضان» وأبقى معه حامية عثائية وفي عام ١٥٧٤ م استطاع الملج علي، إخراج الأسبانين وحلفائهم الحفصيين من تونس، وبصورة نهائية، عن طريق التعاون بين قواته، وبين قوات سان باشا. وبذلك امتد النفوذ العثائي، نتيجة لعملية الاتحاد بين أقاليم المغرب العربي والدولة العثمانية حتى حدود الجزائر الغربية.

وقد حاول كل من «صالح ريس» و«حسن ريس بن خير الدين»، مد النفوذ العثائي إلى شواطئ المحيط الأطلسي، ووصلت جهودهما حتى «فاس» ولكن الخوف من تحرك القوات الأسبانية المربطة في «وهران» هو الذي عاق هذه الحركة، رغم التعاون الذي وجد بين قوات الجزائر، وعدد من الرؤساء، والقادة البحرين الموجودين في موانئ المغرب الأقصى، وبخاصة بجي ريس «الذي عرف باسم «سيد المصيق» لاتخاذ أحد الخلقان في شمال المغرب قرب «الحسيمة» قاعدة له (١٢)».

هكذا كان رجال البحر هم الوسيلة الفعالة، في مد النفوذ العثائي، في بلاد المغرب الأقصى، الذي لم يتمتع من الانضمام إلى هذه الكتلة الإسلامية إلا ظروفه الخاصة.

٢ - الحكم العثالي لبلاد العربية :

أ - النظم الإداري الذي وضعه العثمانيون :

حاولت الدولة العثمانية، أن تسير في حكم البلاد العربية التي خضعت لنفوذها، بأسلوب يتناسب وطبيعة هذه البلاد وعاداتها وتقاليدها، ونظم الحكم التي كانت سائدة فيها من قبل، وفي نفس الوقت تتناسب وفلسفة الحكم العثائي ذاته.

وهدف هذه الدراسة ليس هو تتبع أجهزة النظم الإدارية العثمانية في الولايات العربية، واحداً بعد الآخر، وإنما رصد الملامح العامة لهذه النظم والفلسفة التي كانت تقوم عليها، وأثرها على العلاقات العربية العثمانية؛ ولذا يجب بادئ ذي بدء أن نشير إلى أن هدف كل من السلطان

سلم، واضع الأسس الأولى لأنظمة الحكم التي طبقت في الولايات العربية، وابنه السلطان سليمان، واضع قوانين هذه الأنظمة، وإعطائها السمة القانونية التشريعية، هو الابقاء في المثل الأول، على الأنظمة التي كانت سائدة في هذه الولايات، ولهذا فإن عامل المحافظة منذ البداية، كان هو العامل الأساسي في الإدارة العثمانية التي طبقت في هذه الولايات، ووجهت الأنظمة الحكومية إلى الابقاء على الأحوال التي كانت سائدة^(١٤).

وفي إطار تحقيق هذا الهدف، وضع العثمانيون تقسيماً إدارياً للبلاد العربية التي خضعت لسيادتهم عرف بنظام الأيالات، أو الولايات، أو الباشويات، وطبقاً لهذا النظام قسمت بلاد الشام إلى ثلاث ولايات هي: ولاية حلب، ولاية دمشق، ولاية طرابلس، وكان لكل ولاية استقلالها التام عن الأخرى، وقد أدخلت على هذا التقسيم عدة تعديلات خلال الحكم العثماني، حتى أصبحت ولايات بلاد الشام هي: حلب، دمشق، طرابلس، صيدا، أو عكا، التي نقل مقرها إلى بيروت ١٨٤٠م^(١٥).

أما مصر: فقد جعلت ولاية متميزة، من ولايات الدولة العثمانية، بل كانت واحدة من الولايتين المتميزتين في الدولة العثمانية كلها وهما: مصر، والأناضول.

وقسم العراق إلى أربع ولايات هي: بغداد، البصرة، الموصل، شهرزور.

أما الحجاز فقد بقي تحت حكم الأشراف، مع إنشاء ولاية به قاعدتها «جدة» عرفت بولاية الحبش، اعتبرت بمثابة قاعدة للحكم العثماني في الحجاز والبحر الأحمر كما اعتبر اليمن في الفترات التي خضع فيها للحكم العثماني، بمثابة ولاية عثمانية، بينما بقي تحت سيطرة الإمامة الزيدية في الفترات الأخرى^(١٦).

أما المغرب العربي، فقد تكونت فيه ولايات ثلاث: تخضع للنفوذ العثماني هي حسب تكوينها: الجزائر، طرابلس، تونس^(١٧).

وقد كانت كل ولاية تقسم بدورها إلى عدد من الوحدات الإدارية والمالية الصغرى مثل: القرية، والتاحية، والقضاء.

ب - وظائف الدولة في النظم العثمانية :

من خلال هذه التقسيمات الإدارية، التي وضعها العثمانيون للمنطقة العربية أداروا هذه الولايات، حسب القهم الذي تكون لديهم للوظائف، والتي كانت في رأيهم تنحصر في وظائف معينة، يجب ألا تتعداها وهي:

١ - مهمة الدفاع عن الولايات، ضد الأخطار الخارجية، والحفاظ على الأمن والاستقرار في داخلها، مما استلزم وجود قوات في كل ولاية، أطلق عليها اسم قوات الحماية العثمانية، حددت اختصاصاتها للمشاركة في حكم الولاية بهذه المهام، دون أن تتعداها، وإن لم تلتزم قوات الحماية بتنفيذ هذه الاختصاصات الموكلة لها بل تعدتها إلى كثير من الأمور^(١٨)، كما سرى.

٢ - تحصيل الأموال الأميرية، أي الضرائب الحكومية، وقد استلزم القيام بهذا الأمر، من وظائف الدولة، وجود جهاز مالي في التنظيم الإداري، في كل ولاية كان يرأسه «الدفتردار» الذي كان يصدر بتعيينه فرمان سلطاني، لأهمية وظيفته، وكان يعاونه عدد ضخم من الموظفين والكتبة لتنظيم الشؤون المالية في كل ولاية^(١٩).

٣ - الفصل في الخصومات التي كانت تنشب بين السكان، وهذا استلزم الاهتمام بالنظام القضائي في كل ولاية، والذي كان يرأسه قاضي القضاء، أو كما تطلق عليه وثائق المحاكم الشرعية «قاض عسكر أفندي»^(٢٠).

تلك أهم الأمور التي رأى العثمانيون أنها تحتل وظائف الدولة والرئاسة، أما فيما عداها من خدمات عامة كالاهتمام بالتعليم ومؤسسته، والاهتمام بالمؤسسات الصحية وغيرها، فقد اعتبرت

الدولة الاهتمام بهذه الأمور، خارج نطاق مسؤولياتها فتركت أمر القيام بها للأفراد والهيئات والجماعات، وقد ساعد هذا الفهم لمسئولية الدولة من جانب العثمانيين الولايات العربية، ان تحفظ بثقافتها وتقاليدها، وبالكثير من أنظمة الحكم التي كانت قائمة بها قبل فترة الحكم العثماني^(٢١).

ج - الجهاز الإداري ودوره في تطبيق النظم العثمانية:

كان يأتي على رأس الجهاز الإداري في كل ولاية الباشا، أو الوالي، الذي كانت مهامه الاشراف العام على إدارة الولاية، وقد حدد قانون نامة في مصر في ١٨٤٤م، على سبيل المثال، اختصاصات باشا مصر بالعمل على تجنب إهمال الرعايا، وشئون الأموال السلطانية، ولا تفوته لحظة لا يجد فيها، ويسعى كما ينبغي لحفظ الملكية وحراستها، وتأمين الرعايا ورعايتهم «ويمنع ظلم شخص لشخص، أو اعتدائه عليه»^(٢٢) وكما هو واضح فإنها مهام تنسجم تماماً وفهم السلاطين العثمانيين لوظائف الدولة.

وإلى جانب الباشا، وجد الديوان كجهاز مساعد في إدارة دفة الأمور في الولاية، وفي مصر أنشئ الديوان، أو المجلس، منذ بداية الفترة العثمانية، وحدد «قانون نامة في مصر» في ١٨٣١م/١٢٥٢هـ، دورات انعقاده بأربع دورات أسبوعياً، وقد أنيطت بالديوان اختصاصات كثيرة ومتنوعة أهمها: البت في محاسبة الباشا عند نهاية مدته، أو عند عزله، والنظر في النزاعات التي كثيراً ما كانت تحدث بين رجال الحامية والأمراء والماليك، والنظر في قضايا الالتزامات وإسقاطاتها، وغير ذلك من الأمور التي تعرض عليه في كل دورة^(٢٣).

أما الإدارة المالية فكما سبقت الإشارة، فإن أمر إدارتها كان بيد الدفتردار ومعاونيه من الموظفين والكتبة، وقد كان يقوم بهذه المهمة في بداية العصر العثماني، في مصر ناظر الأموال الذي تحول سلطات واسعة في إجراء عملية جمع الأموال الأميرية وتنظيمها، فقد نص «قانون نامة في مصر» على أن «يعمل ناظر الأموال، بما يراه أولى وأنتفع في تحصيل الأموال السلطانية،

فإن ولاية مصر وبواجبها في عهدة عاملها الذين يتصفون بالدقة .. وبعد أن يعي أمناء وكتاباً حسباً تقتضيه الظروف، يقوم بتحرير دفتر المقاطعات بالشرح والتفصيل، مسجلاً فيه مقدار العمال والأمناء والكتاب، وما ورد في دفاتر الارتفاع بخصوص القرى المباعة وبكم بيعت، بالإضافة إلى أسماء الأمناء والكتاب والعمال، ثم بعث به إلى الأبواب العالية، موقعاً وممهوراً^(٢١).

ونظراً لأهمية منصب الدفتر دار، فإنه كان كثيراً ما تولى منصب «قائمقام» الباشا في حالة خلو منصب الباشوية سواء بعزل الباشا أو بوفاته. إن أن يأتي الباشا الجديد، وقد شغل الأمراء المالك هذا المنصب عندما ارداد نفوذهم، وأصبحوا يسيطرون على إدارة البلاد سيطرة فعلية^(٢٢). وقد وجدت بعض الاختلافات في تنظيم هذه الأجهزة الإدارية، من ولاية عربية إلى أخرى مثل نظام «الديارات» في ولايات الجزائر وتونس، الذي طبق بعد فترة من بداية السيطرة العثمانية كما أن الديوان في ولاية الجزائر، كان له تكوين خاص. ثم كان نظام «الديات»، الذي طبق في تونس. كما أن ولاية طرابلس كان لها جهازها الإداري الذي يتسق والأنظمة التي كانت سائدة في الولايات الأخرى إلى حين أن ولي أمرها «أحمد القرمانلي» ١١٢٣هـ/ ١٧١١م، مؤسس الأسرة القرمانلية التي ظلت تحكم حتى عام ١٨٢٥م^(٢٣) وبدلت. فإن وظائف الأجهزة الإدارية في كل ولاية، كانت أحياناً تتحدد طبقاً لأسلوب الأجهزة الإدارية المتعددة. ومدى انسجامها أو اختلافها فيما بينها. دون التقيد بالاختصاصات التي حددت لها في الأوامر والمراسيم، وأصبح أمر التنظيمات قاصراً على تسجيلها في الأوراق، وبخاصة بعد عصر السلطان سليمان الذي اتسم بالقانون، له القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم نظم الحكم والإدارة في أرجاء الأمبراطورية العثمانية. ولكن كل جهاز من أجهزة الإدارة سعى بعد عصر سليمان، إلى ضمان الحصول على منابر خاصة بأفراده، مما أدى إلى احتلال نظم الحكم وتدهورها، وشوب ثورات الحند في كثير من الولايات العربية، ومعاناة الرعايا من أمر هذه الثورات^(٢٤). كذلك نجد أن من الأمور التي أضمت من سلطة الحكم

العثماني لتدخل لاحتصاصات بين الهيئات الحاكمة في الولاية، حتى بدأ زمام الأمور مد الربع الأخير من القرن السادس عشر بعثت من يد الولاية الذين كانوا يعدون رؤس هذه الأجهزة، وبدأت الاضطرابات، وبدأت أنظمة لحكم تصاب بالضعف، حتى أن الولي في داخل ولايته، كان يجد من قدرته على الإشراف فعان عدد من الإدارات المختلفة، يبدو من الواضح أنها قد وصفت للحيلولة دون ممارسة أي شكل من أشكال الإدارة المباشرة، كذلك أصبحت سلطانه على أفراد الحماية الموجودين في ولايته واهية^(٢٨)

وإذا كان هدف الدولة من إيجاد الهيئات الإدارية المساعدة، هو إيجاد التوازن بين هذه الأجهزة، إلا أنها لم تستطع أن توفر هذا التوازن إلى أمد طويل، مما أدى إلى حدوث كثير من حوادث العنف والتنازعات بين القوى المحلية وأجهزة الإدارة، واكتفت الحكومة المركزية بإزاء هذه الأحداث، بعزل بعض الباشوات أو معاقبتهم، واستبدال البعض الآخر بولاة جدد، دون اتخاذ أي موقف جدي من بقية أجهزة الإدارة في الولايات، مما أضعف من التنظيم الإدارية بصورة ملحوظة، وجعلها تتراجع إلى مرحلة اللالال. أمر آخر أضعف من قدرة الأجهزة الإدارية في الولايات العربية، هو الأسلوب الذي أصبحت المناصب الإدارية والقضائية والدينية تمنح على أساسه. فقد أصبحت تمنح بالخطوة والرشوة، وأصبحت تعرض في المزاد، مما جعل كثيراً من الشخصيات الضعيفة تصل إلى هذه المناصب، وبالتالي لم تستطع أن تحكم قبضتها على زمام الأمور. مما شجع القوى المحلية على العصيان والخروج على القانون، ولم يستطع الباشوات الصدي لأبطال المفاصد التي كانت تحدث من جانب أجهزة الإدارة في ولايتهم، بل أن بعضها كان يتغاضى عن هذه المفاصد نظير رشوة ما، تدفع لهم^(٢٩)

وقد استشرى أمر هذه المفاصد، حتى وصل إلى القضاء، فأصيب كثير من القضاة غراب الذم وزيفوا الأحكام، ورغم كثرة الأوامر التي صدرت لتحذيرهم عن ارتكاب مثل هذه الأمور، وكذلك فإنه كما هو ثابت لنا من وثائق المحاكم الشرعية، فإن الأحكام لم تعد تنفذ

مجنبة، وقد انعكس أثر ذلك على أحوال الولايات بصفة عامة^(٣٠) حيث أصبحت النظم الإدارية العثمانية في الولايات العربية بسيطة وسطحية. لأن السلاطين بعد عهد سليمان القانوني، أحدثوا تغييرات في القوانين والأوامر التي كانت سائدة، بل ولم يرحبوا بأية فكرة حول هذا التغيير، على اعتبار أن أساليب الحكم البسيطة، أصح لكل الحكام والمحكومين، مع التمسك بأحكام الشريعة الإسلامية أساساً لهذه الأساليب^(٣١).

والواقع أن الولايات العربية، في ظل النظم الإدارية التي أوجزنا سماتها يمكن أن يقال إنها خضعت لنظم إدارية، لم تكن على المستوى الذي يكفل لأهل هذه الولايات الأمن والطمأنينة والاستقرار، فسامت أحوالها وضعف هيوها^(٣٢) وبما ضاعف من سوء أحوال أهالي الولايات العقبات التي واجهت الجهاز الإداري في تطبيق النظم العثمانية، والتي ستعالجها فيما يلي:

د - العقبات التي واجهت النظم العثمانية

لا شك أن النظم الإدارية العثمانية، اصطدمت في مرحلة تطبيقها، بكثير من العقبات، التي حدثت من فاعليتها، وعاقبت تطبيقها بالصورة المرسومة لها، وبأنني على رأس هذه العقبات:

أولاً العربان

وحدد محل كل ولاية عربية، أو على أطرافها، بعض القذائل لعربية الحاكمة أباً كان نوعها موضعاً مصادراً، وفي مصر على سبيل المثال، فإن السلطة العثمانية أدركت منذ البداية، موقف العربان العدائي - ولذا فإن قانون نامة^١ مصر، سه إلى خطورة هؤلاء العربان، ووضع رواجز لأعمالهم، وقرر أساليب العقاب الذي يفرص عليهم^(٣٣)، ولكن سلطان القاهرة، كما هو ثابت من وثائق المحاكم الشرعية، ومن المصادر المعاصرة، لم تستطع أن تطبق أحكام وقاؤون نامة^٢ مصر عليهم، وظلوا يمثلون عصراً معاكساً للإدارة، رغم المحاولات الكثيرة التي بذلت من

جانب حكومة القاهرة لوضع حد لتعدي هؤلاء العربان، وأعمالهم الخارجة على القانون^(٣١) وقد سجل رجال الحملة الفرنسية صورة تفصيلية ومتكاملة لأعمال هؤلاء العربان، ضد الفلاحين، وقصد الإدارة العثمانية، تؤكد تماماً ما ذهبنا إليه، وكذلك كان موقفهم في الولايات العربية الأخرى^(٣٢).

لهذا فإن الدولة العثمانية، عمدت في كثير من المناطق، وبخاصة في بلاد الشام إلى خلق سناجق وراثية خاصة، وأوجدت حكومات شبه مستقلة، في بعض المناطق، لا تدفع للدولة أية صرائب، كما تركت في مصر السيطرة للعناصر المملوكية، بهدف مواجهة أعمال هؤلاء العربان ولكن استغراء أحداث الفترة، يجعلنا نعتقد أن أسسب الدولة إزاء هؤلاء العرب الرحل من ناحية، والأكراد من ناحية، وعدم اتباعها سياسة محددة إزاء مواجهتهم المصادرة^(٣٣) كان من نقاط الضعف التي تؤخذ على لحكم عثماني في الولايات العربية.

ثانياً الرعامات المحلية

من الصعوبات التي واجهت توحيد النظم العثمانية، بروز بعض الرعامات المحلية في الولايات العربية، ومحاولاتها اكتساب امتيازات خاصة بها، ودخولها في صراعات مع السلطة المركزية في الولاية والتي يمثلها الباشا أو الوالي، وبذلك فقد نشأت في إدارة الولايات، والذي هدفت قوانين السلطان سليمان إلى إخماده، وطبقاً للمصادر المعاصرة فإن ظاهرة الصراعات بين هذه القوى المحلية، وبين السلطة العثمانية، منذ بداية القرن السابع عشر، أصبحت ظاهرة عامة في كل الولايات العربية، سواء في المغرب أو في شرق قبرص المائليك في مصر وسيطرتهم الفعلية على السلطة دون الباشا وفرص نفوذهم على أوجاعات الخامة العثمانية، من الأمور التي تفيض المصادر المعاصرة بسرد أحداثها^(٣٤) كذلك ترصد لنا هذه المصادر أحداث الدور الذي لعبته رعامات المحلية في بلاد الشام، ودور أسرة آل العظم في دمشق والمناطق المجاورة، والأشراف في حلب، وظاهر العمر في فلسطين، من الأمور التي سيطرت تعاضلها في هذه المصادر،

وكذلك الأمر بالنسبة لدور الأمانة الزيدية في اليمن، والأشراف في الحجاز والمالكي في العراق. أما ظهور الزعامات المحلية في ولايات المغرب العربي، فقد تمثل في قيام أسر حاكمة في هذه الولايات، مثل الأسرة الحسينية في تونس، والأسرة القرمالية في طرابلس ونظام «الدايات» في الجزائر^(٣٨).

ومما لا شك فيه أن بروز هذه الزعامات والأسر المحلية، على مسرح الحياة السياسية في الولايات العربية، أدى إلى إضعاف أجهزة السلطة العثمانية في الولايات، وعاقبها عن تعبد مهامها. ومما صاعق من خطورة هذه الزعامات المحلية على النظم العثمانية، نشوب الصراعات بين أحزاب كل زعامة في الولاية التي وجدت فيها، مما أزعج الباب العالي، وحطه غير قادر على اتباع سياسة ثابتة إزاء هذه الزعامات، بل إن الباشوات في بعض الولايات، أصبحوا مجرد متفرجين على الأحداث التي تنشب في ولاياتهم، ولم يستطيعوا هم ولا الأجهزة المساعدة لهم، تعبد أحكام القوانين والنظم التي كان منوط بهم القيام بتنفيذها^(٣٩).

ثالثاً ثورات جند السباهية

أصبح جند السباهية، الذين كانوا يتكوّنون أساساً، من ثلاث فرق، من فرق الخامية العثمانية (الجمليان - الفلنكجيان - الجراكسة) يمثلون منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر، عقبة من العقبات التي تحد من تنفيذ النظم العثمانية على وجهها السليم^(٤٠)، فقد كان العمل الأساسي الموط بهؤلاء الجند، هو حفظ الأمن في الريف، ومساعدة رجال الإدارة، في جمع الأموال الأميرية المقررة على القرى، وصد هجمات العربان على هذه القرى، ومراقبة رعاة الأراضي، والمحافظة على مياه الري، وحس توريعها، ولكن هؤلاء الجند، استمروا بمؤذهم. والوظائف الموهلة لهم في الريف، وفرضوا لأنفسهم على أهل القرى ضرائب غير مشروعة، أبررها ضريبة «الطلة» أو «حق الطريق» التي أخافس المعاصرون في وصفها، بل ووضعوها

مؤلفات كاملة عنها، لأن هؤلاء اخذوا بالهوا في فرضها وفي مقاديرها التي أصبحت فوق مقادير الضرائب الأميرية، وصاروا يفرضونها على «الفلحين والمزارعين» في سائر الأقاليم، وعلى العالين والبطالين، وصاروا يضاعفونها في كل سنة من السنين، إلى أن زادت على أموال المقاطعات»^(١١) ولما حاول الباشوات الوقوف في وجه هذه المظالم التي كان يرتكبها هؤلاء الجند لم يستطيعوا ذلك، وقاموا بثورتهم المتعددة في وجه هؤلاء الباشوات وهددوا بعضهم، وقتلوا البعض الآخر، وأعلن هؤلاء الجند تحديهم لكل من تسول له نفسه الوقوف في وجه أعمالهم العدوانية، وانتشرت هذه الثورات في أرجاء الدولة العثمانية، وأصبحت ظاهرة عامة في كل الولايات^(١٢)، مما عاق تنفيذ أحكام النظم العثمانية بصورة واضحة.

٣ - نتيجة سياسة في العلاقات العربية - العثمانية

مما لا ريب فيه أن النظم العثمانية، التي وضعها العثمانيون لإدارة الولايات العربية لعبت دورها في تشكيل العلاقات العربية - العثمانية، سواء بالإيجاب أو بالسلب. وبصرف النظر عما اتسمت به هذه النظم - كما سبقت الإشارة - من سطحية، واستعمالية، وكون أن الحكم كان غير مباشر، فقد ترتب على ذلك أن تأثير هذه النظم في الجوانب المختلفة للعلاقات العربية - العثمانية، كان محدوداً للغاية، ولم تكن هذه العلاقات على درجة كبيرة من القوة والترابط والعشق، ومن استقراء أحداث الفترة العثمانية في الولايات العربية، تتضح لنا هذه الحقيقة، في الجوانب المختلفة، ونوجز ذلك فيما يلي:

أ - الآثار السياسية

حدث نتيجة لسطحية النظم العثمانية من ناحية، واستعمالية الأجهزة الإدارية المنفذة هذه النظم من ناحية أخرى، أن وجدت عزلة سياسية بين الحكام والمحكومين، حالت دون التقارب بين الفئتين، وحدثت التأثير السياسي المطلوب، واكتفت الدولة بعرض سيادتها الاسمية على

الولايات، قائمة بمظاهر هذه السيادة من وجود «والر» عثماني، على رأس الولاية، وسك العملة باسم السلطان، وإرسال الجزية السنوية، والدعاء للسلطان الحاكم على منابر المساجد في خطب الجمعة والعيدين، دون محاولة إيجاد تأثير سياسي للدولة على أهالي الولايات العربية، وقد أتاحت هذه السطحية، التي لارمت النظم العثمانية، الفرصة للزعامات المحلية، أن تُكوّن لنفسها نفوذاً سياسياً واسعاً، داخل الولايات التي وحدت فيها، وأن تسلب من الباشوات العثمانيين وأجهزة الإدارة الأخرى، كل مظاهر السلطة السياسية، وقد تمثلت هذه الظاهرة في المائليك في مصر والعراق، وآل العظم في ولاية الشام والمناطق المجاورة، والأكراد في شمالي العراق والشام، وظاهر العمر في فلسطين والإمامة الزيدية في اليمن، بل إن بعض هذه الزعامات، استطاع تأسيس أسرها حاكمية، مثل الأسرة السعودية، في شبه الجزيرة العربية، والأسرة الحسينية في تونس، والأسرة القرمانلية في طرابلس، والدايات في الجزائر^(١٢٧). ولكن من الملاحظ من استقرار أحداث حركات هذه الزعامات المحلية، أن الوشيجة الدينية كان لها تأثيرها، في محاولة إبقاء هوى الدولة الأسمى، قائماً على هذه الولايات، لأن هذه الحركات ولم تستهدف الانفصال عن الدولة والاستقلال بحكم بعض الأقاليم الإسلامية، وإنما كانت في لحمتها وسداها، تهدف إلى الانفراد بحكم الولاية مع بقائها داخل نطاق الدولة العثمانية^(١٢٨)، فتذكر لنا المصادر على سبيل المثال أن علي بك الكبير رغم طلبه المساعدة العسكرية من روسيا، وسكه العملة - ولو بأسلوب ملتو باسمه - فإنه لم يعلن استقلاله عن الدولة، بل إنه أزال العقاب نصب مسجد الداودية بالقاهرة، لأنه دعا له مع سلطان في حطبة الجمعة^(١٢٩). وهنا نجد أن الرابطة الدينية تلعب دورها في الانقياد على السيادة العثمانية قائمة، فإن الأمطة رغم سطحيها، فإن بناءها على قواعد الشريعة الإسلامية، كان من أهم الأسس التي أطالت حكم الدولة العثمانية للولايات العربية، ومن هنا كان تأثير النظم الإدارية التي وضعها العثمانيون لحكم الولايات العربية على العلاقات العربية - العثمانية، في المحوَاب السياسية صتيلاً، فم تترك هذه النظم بصماتها السياسية في الولايات العربية ولم تحاول أن تدبب بمحتمعات هذه الولايات في جسم الدولة سياسياً، بل

قادت إلى تكوين رعامات محلية، حاولت أن تقسم كيانات متعصبة سياسياً عن كيان الدولة، وقد عملت القوى الاستعمارية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على مساندة هذه الكيانات المحلية مما أضعف من كيان الدولة وسيادتها، ولذا نجد أن تأثير التنظيم العثمانية على الحجاب السياسي في العلاقات العربية - العثمانية كان سلباً أكثر منه إيجابياً.

ب - الآثار الاجتماعية

نذكر لنا المصادر أن العثمانيين منذ بداية عهدهم في الولايات العربية، كانوا يميلون إلى الاندماج الاجتماعي، ولكن الأسلوب الاستعماري الذي اتبعته السلطة العثمانية حد من حدوث هذا الاندماج الاجتماعي، على الوجه الذي كان يجب عليه؛ فمن الثابت أن العثمانيين عقب دخولهم مصر أقبلوا على الزواج من المصريات، ولكن السلطان سليم أمرهم بالامتناع عن هذا الأمر وأصدر أمراً إلى جميع قضاة مصر، بعدم عقد مثل هذه الزيجات، ومع ذلك استمر العثمانيون في الزواج بالمصريات، فأصدر السلطان سليم أمراً (أن كل من تزوج بامرأة من سوء أهل مصر يطقها، ولا يشق من غير معودة. وفيه من حسن روحه. وفيه من نقاما في عصمته) ^(١٦) ورغم القيود الاستعمارية التي وضعتها الأنظمة العثمانية على حدوث عملية الاندماج الاجتماعي، فاد وثائق المحاكم الشرعية. تثبت لنا بصورة واضحة أن عملية الانصهار والاندماج هذه عن طريق التزاوج بين العثمانيين والمصريات والشاميات والمغربيات من ناحية، وبين المصريين والشاميين والمغاربة والتركيات من ناحية أخرى، طلت تحدث طوال العصر العثماني ^(١٧) وإن كانت في نطاق أصغر مما يحدث بين الفئات لأخرى. وكما كظاهرة طلت تحدث على أية حال.

ولكن الظاهرة الاجتماعية التي يجب مناقشتها، والتي حدثت لمصلحة الحكم العثماني واستعمارية الأجهزة العثمانية. وكذلك لفهم القاصر لوطبعة الدولة في العهد العثمانية، هي ظاهرة العزلة الاجتماعية التي أصيبت ب مجتمعات الولايات العربية، فالنظم العثمانية لم تتغلغل

في حياة الجماهير، ولم تعد الجماهير بحاجة إلى الاتصال المباشر بالسلطات العثمانية للتعامل معها، وأصبح نظام الطوائف، هو المؤثر في حياة الجماهير، وهو الذي يدير أمورها. وبؤثر فيها، وأصبحت المجتمعات العربية تعيش في طوائف اجتماعية مختلفة، لكل منها ظروفها الاقتصادية والاجتماعية التي تحكم فيها، وعم هذا النظام المجتمع بأكمله، وأصبح بشكل ظاهرة عامة في حياة المجتمعات العربية، ووثائق المحكمة الشرعية تؤكد لنا كيف أن كل فئة أصبحت تختار شيخها الذي تزيده، وتعزى حاكمها المباشر المسئول عن أفرادها، وعن رعاية أمور الطائفة، والمثل لها أمام أجهزة الإدارة^(١٨)، مما يجعل الباحث يشعر وكأن الأنظمة العثمانية غير قائمة، والواقع أن هذه الأنظمة اكتسبت من جانبها بوظائف محددة، دون الاهتمام بالنواحي الاجتماعية، مما جعل العلاقات الاجتماعية العربية - العثمانية تتم في نطاق ضيق وبين فئات معينة

ح - الآثار الثقافية

لم يحل الاهتمام بالخدمات التعليمية، ضمن وظائف الدولة، في النظم العثمانية إلا أن الدولة اعتبرت الخدمات التعليمية من الأمور الخارجة عن مسئوليتها، ولذا تركت الاهتمام بها للأفراد والجماعات والهيئات، وإذا كان لهذا الفهم سلباته، فإنه بالنسبة للمجتمعات العربية كان له إيجابياته، حيث أن المجتمعات العربية نتيجة لعدم تدخل الدولة في شئونها، احتفظت بلغتها، وبثقافتها المحلية، وتقاليدها، وغيرها من عناصر حصادتها العربية، ولم تتأثر هذه المجتمعات بالثقافة التركية ولم تقبل على تعلم اللغة التركية، بل إن أبناء المجتمعات العربية كانوا يجهلون بها وانكشفت اللغة التركية على نفسها في مصر، وفي غيرها من الولايات الإسلامية، هم تكن تستخدم إلا في دواوين الحكومة، وكانت قليلة العدد، ولا يتحدث بها إلا الأتراك العثمانيون هم بيهم، وكانوا قلة بالنسبة لتعداد السكان، وكانت السلطات العثمانية تعتمد إلى ترجمة القرارات الهامة والأوامر الحكومية، إلى اللغة العربية وتتل في المساجد الكبرى، وفي الأسواق، والقياس وغيرها من أماكن التجمعات الجماهيرية أو بطواف بها المشاعلية كرجال إعلام^(١٩)، وبذلك فقدت العلاقات الثقافية وسبلتها الأصلية وهي اللغة

كذلك أتاحت الأنظمة العثمانية للمؤسسات التعليمية العربية، مثل الأزهر، والربوطة والقرويين، والمسجد الكبير بدمشق، والحرم القدسي، والحرمين المكي والمدني، ومدارس بغداد والبصرة والكوفة، أن تستمر في أداء رسالتها في الحياة الدينية والتعليمية، وعن هذا الطريق حافظت على انطباع العربي والإسلامي. للثقافة في الولايات العربية. ولم تتدخل الأنظمة العثمانية ولا أجهزتها في اختصاصات هذه المؤسسات التعليمية. كما أن السلطات العثمانية لم تحاول من جانبها، أن تشرع معاهد أو مدارس أو مؤسسات تعليمية، ومن هنا فإن المؤسسات العربية ظلت بمثابة مراكز إشعاع للحياة الثقافية في الولايات العربية، ودرست فيها مختلف العلوم العقلية والقلبية، وظلت الثقافة العربية قائمة دون أن تؤثر فيها النظم العثمانية^(١٠٠)، وهذا فإن العلاقات العربية العثمانية في إطار هذه النظم ظلت محدودة وفي نطاق ضيق.

تلك هي النظم الإدارية العثمانية التي وضعت للولايات العربية، إيجيانياتها وسليانياتها، وماهياتها وأهم وظائفها، ومدى تأثيرها على المصاحبات العربية، في مراحل تكوينها ونشأتها، ما لها وما عليها. والبصمات التي تركتها على المصاحبات العربية، سياسياً واجتماعياً وثقافياً، والمدى الذي أثرت فيه على العلاقات العربية - العثمانية



● الهوامش ●

(١) بخصوص هذا الرأي أنظر:

- أنيس، محمد أحمد، الدولة العثمانية والشرق العربي، ص ١٠٢ - ١٠٣
- حسن ليب، تاريخ لسالة الشرقية، ص ٢٥ - ٢٧
- عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص ١٣ - ١٤

Shaw (S.J.) History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol 1, pp 83-85

(٢) الحوي، أحمد، الدولة العصرية، تاريخها السياسي والاجتماعي، خلافاً بالمثاليين ص ٤ - ٨٠
- أس، محمد أحمد، المصدر السابق، ص ١٠٥، حيث يذكر أن إنشاء اسم «عظم» إلى حوض من مناطق
كسجلات لدهنة، وكان لا بد للعراق، أن يحدد أنظاره هو مجال التوسع في الغرب، كما أن ظروف العراق
السياسية، وما أحاط بها من اضطراب، كان مشجعاً للتوسع العصري

(٣) نجح البيزنطيون في الاستيلاء على جزيرة صوفطرة، التي تتحكم في مدخل باب القصب عند مدخل البحر الأحمر في
١٥٠٧ م، واحتلوها مركزاً لثورتهم، كما نجحوا في الاستيلاء على جزيرة البحر الأحمر في ١٥٠٧ م، واحتلوها
مركزاً لثورتهم، كما نجحوا في الاستيلاء على جزيرة حرمر عند مدخل الخليج العربي، أنظر عبد الرحيم عبد
الرحمن المصدر السابق، ص ٢٠.

(٤) أياقة، طارق عثمان، عند والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨، ص ٣٨

- سالم، أنيد مصطفى، التفتح العثماني للبحر، ص ٦٢ - ٦٣.

(٥) عبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ٤٦.

— Shaw, (S.J.), Op. Cit., Vol. I, pp. 80-82

Kortepeter Ottoman Imperialism During the Reformation, pp 39-40

- رائق، عبد الكريم، العرب والبيزنطيون، ص ٥٩ - ٥٧

- الحوي، أحمد، المصدر السابق، ص ٤١ - ٤٥.

(٧) ابن أبياس، أحمد بن محمد، ملحق الزهور في وقائع الدهور، ص ٦١ - ٧٠، ويذكر في ص ١٢٤ -
١٢٥ أن السلطان سمي أرسل إلى السلطان طومان ماي لطلب له دواي أغتقت السلطنة بالسيف بحكم الوفاة من
السلطان العوي، فاحمل في خراج مصر، في كل سنة، كما كان يحمل خلفاء بغداد واحض حتى قال أنا خليفة
الله في أرضه. وأما قول ملك بحضرة المرحوم الشريفين، ثم ذكر في أثناء المقاتلة وأن أردن أن تنجو من سطوة
أمتنا، فاصبر السلطنة في مصر صامتا وكذلك الخطبة، وتكون نائبة عن مصر ولك من غرة إلى مصر، ولنا من الشام
إلى القنات، وإن لم تستغل تحت طاعتنا، وألا أدخل إلى مصر، وأقبل جميع من بها من الأتراك، حتى نشتق بطون

- المواصل، وأفضل الجنين الذي بنا من الأفراس.
- (٨) ابن أبياس، محمد بن أحمد، المصدر السابق، ج٥، ص ١٥٠ حيث يذكر في معرض حديث عن دخول السلطان سليم القاهرة قوله «ولما شن القاهرة، كان لقدامه الخليفة وقصاة القضاة وسجاعة من لبائشرين الذين كانوا يحصروا - عبد الرحيم عبد الرحمن، المصدر السابق، ص ١٨.
- (٩) البوراني، قطب الدين، أخبار مكة للشرقة، ج٣، ص ٢٨١.
- أبانقة، فاروق عثمان، المصدر السابق، ص ٣٧ - ٤٩.
- (١٠) البوراني، قطب الدين محمد بن أحمد، الثرى الجاني في التفتح العثاني، ص ٣٢ - ١٧٧.
- الفلاح، أمية حن، العثانيون والإمام القاسم بن محمد بن علي في اليمن ص ٤١ - ٢٠٨.
- سالم، السيد مصطفى، المصدر السابق، ص ٩٤ - ١٣١.
- صالحية، محمد عيسى، التدخل العثماني في اليمن، مجلة دراسات الخليج والحريرة العربية، عدد (٢٤).
- ص ٩٧ - ٩٨.
- (١١) بجي، جلال، المغرب الكبير ج٣ ص ١٥.
- الجعل، شوقي عطاالله، المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ثيبا - تونس الجزائر - المغرب)، ص ٧٧ - ٩١.
- العتاد، صلاح، المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ص ١٩.
- استولى الأسبان في تلك الفترة على جزائري ثمانية مرسى الكبير في حرب الجزائر ١٥٠٥ م، حمر يائيس على ساحل المغرب الأقصى الشمالي ١٥٠٨ م، وهران ونجاية ١٥٠٩ م، وقد كان سقوط وهران في يد الأسبان دوي صعب، هو العبداء والشرقاء الذين أخذوا يستبيرون مسلمين، للوقوف في وجه الأسبان، وقد عبر الشيخ أحمد بن القاسمي عبدالله ابن أبي مجلس، أحد علماء سطجة بقوله :
- يا معشر الإسلام في كسل موطن وفي كسل ناد سائل ومصاص
تأشركم سلف ما صدر جمعكم لدى الله في هوسن أسر المختار
- (١٢) بجي، جلال، المصدر السابق، ص ٣٣ - ٣٤.
- فارس، محمد خير، تاريخ الجزائر الحديث من التفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ص ٣٧، حيث يذكر عن فشل حملة شاركان على الجزائر ١٥٤١ م وكانت هذه الكارثة المريعة التي عي بها شاركان، صفة خطيرة للعدو الأسباني، في حرب البحر المتوسط، ولا سيما في الجزائر، وكانت حملة آخر مشروع كبير ضد السواحل الجزائرية، أصبحت الجزائر مهددة في نظر أوروبا مدينة لا تقهر، وظل ذكرها لمدة طويلة يحول دون إقدام أية دولة أوروبية على محاولة من هذا النوع ضد الجزائر، وشعر الجزائريون كذلك بالهزيمة.
- (١٣) بجي، جلال، المصدر السابق، ص ٥٠ - ٥١.
- الجعل، شوقي عطاالله، المصدر السابق، ص ٩٥ - ١٠١ يذكر أن سقوط تونس في يد العثمانيين بعد أن سيطروا عليهم على الجزائر، دفعهم للتصكير في بسط نفوذهم أيضاً على المغرب عبرين الخلافات التي كانت بين أفراد أسرة السعديين، وكان المغرب يواجه أيضاً الأخطار

البرطانية، ولكن الجيش العربي. وقع بالبرتغاليين حربه ساحته في سركه وادي الميادين (١٥٧٨ م) وجاءت وعود الدول الإسلامية للمغرب للقبطة ومنها وفد عثالي، لكن العثمانيين أرسلوا حملة ضد المغرب سنة ١٥٨٠ م، بحجة أن السلطان المنصور السعدي أساء استقبال فرقة العثمانيين. ولكن السلطان المغربي، أرسل ولداً مغربياً لاسترضاء السلطان العثماني، ص ص ١٠٠ - ١٠١، ص ص ١٨٤ - ١٨٥.

(١٤) حب، هامستون، و. جورد، هارولد. المجمع الإسلامي والمغرب، الحكومة والإدارة في الولايات العربية، ترجمة، مصطفى، أحمد عبد الرحيم، ص ٥.

(١٥) عبد الكريم، أحمد عرت. دراسات في تاريخ المغرب الحديث، ص ١١٥.

(١٦) عبد الرحيم عبد الرحمن، المنصور السابق، ص ٣٩.

(١٧) الطقاد، صلاح، المنصور السابق، ص ٢٥.

- الجبل - شوقي عطا الله، المنصور السابق، ص ٩٣.

(١٨) وقانون دالة مصر، ترجمة، قواد أحمد. محققين واعداد وتقديم، عبد الرحيم عبد الرحمن حيث حرم القانون

في انودس (١ - ٧)، وهي المواد المتعلقة بأحكام الخاصة على أفراد هذه الأوساط الاشتغال بالأعمال التجارية والصناعة، ولكن هؤلاء الأفراد لم يلتزموا بهذه التصرعات، ومارسوا هذه الأعمال بصورة واسعة، بعد انتهاء عصر سلاطين وظل هذا حال أفراد الخمية حتى نهاية القرن الثامن عشر، ووثائق المحاكم الشرعية تدل على هذه الظاهرة. انظر النسخة المذكورة ص ٧ - ٢٤ النسخة للنشر وانظر كذلك

- أرشيف المحكمة الشرعية، سجلات اسقاط القرى. ارقام (١، ٢، ٣).

- عيود الرحيم عبد الرحمن، الزيف لقصر في القرن الثامن عشر، ص ص ٥٤ - ٦٣.

(١٩) عبد الطيف، ليلى. الإدارة في مصر في العصر العثماني، ص ص ٢٩٨ - ٣٠١.

(٢٠) أرشيف المحكمة الشرعية. سجلات الديوان المدني، سجل (٢)، مادة (٢١٧)، ص ص ١٦٥ - ١٦٦ - وقانون

دالة مصر، النسخة السابقة مادة (٤١)، ص ٦٨.

- عبد الرحيم عبد الرحمن القضاء في مصر العثمانية، حسب بحث في التاريخ الحديث ص ص ١٧١ - ١٨٧.

(٢١) أنيس، محمد أحمد، المنصور السابق، ص ١٤٢.

(٢٢) وقانون دالة مصر، النسخة السابقة، مادة (٣٢)، ص ٦٠ وانظر كذلك

- أرشيف المحكمة الشرعية. سجلات الديوان المدني، سجل (٢)، ص ٧٠، سجل رقم (١)، مواد

متفرقة.

- عبد الرحيم عبد الرحمن، الزيف المصري. مصر سنة ١٩٠٠، ص ٤٩ - ٥٢.

(٢٣) وقانون دالة مصر، النسخة السابقة، مادة (٣٢)، ص ٦٠.

- أرشيف المحكمة الشرعية. سجلات الديوان المدني رقم (١)، سجل (٢)، ص ٣٠٠، مادة ٤٧٣.

- أرشيف المحكمة الشرعية. سجلات اسقاط القرى رقم (٢)، (٣)، مواد متفرقة.

- عبد الرحيم عبد الرحمن، المنصور السابق، ص ٥٣.

- عبد الطيف، ليلى. المنصور السابق، ص ص ١٣١ - ١٦٣.

- (٢٤) دالون نامة مصر: النسخة السابقة، مادة (٢١)، ص ٣٦.
- (٢٥) عبد اللطيف، ليل، المصدر السابق، ص ٢٩٩.
- عبد النبي، أحمد شلي، أوضح الإشارات ليس تولى مصر القاهرة من الزوراء والاشات الملقب بالتاريخ
السي، تقديم وتحقيق وصفت وتصحيح عبد الرحمن عبد الرحمن، ص ١٢٨ - ١٥٢
- (٢٦) البقاد، صلاح للمصدر السابق، ص ٢٦
- عبد الرحمن عبد الرحمن، تاريخ العرب - مصدر سبق ذكره، ص ٢٣ - ٢٨
- (٢٧) جب، هامتون، بوون، هارولد، المصدر السابق، ص ٢٤، ص ٧ وفريد من التصيلات من صحت سلطة
الاشوات من الربح الأخير من القرن السادس عشر، وحتى نهاية القرن الثامن عشر أنظر لمصادر التالية
١ - عبد النبي، أحمد شلي، المصدر السابق، تقديم وتحقيق، عبد الرحمن عبد الرحمن
٢ - البكري، محمد بن أبي السرد، كشف الكثرة في رفع القلة، تقديم وتحقيق، عبد الرحمن عبد الرحمن
- (٢٨) الحلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث والعشرون ١٩٧٦ م، ص ٢٩١ - ٣٨٤
- ٣ - السعدي، محمد البرلسي، بلوغ الأرب رفع الطفل، تقديم وتحقيق، عبد الرحمن عبد الرحمن، الحلة
التاريخية لمصرية، المجلد الرابع والعشرون، ١٩٧٧ م، ص ٢١٧ - ٣٤٠
- (٢٩) جب، هامتون، بوون، هارولد، المصدر السابق ١ ص ٢٤، ص ١٤ - ١٥
- عبد الرحمن عبد الرحمن، تقديم كل من كشف الكثرة، بلوغ الأرب مصدران سبق ذكره، الحلة
التاريخية لمصرية، المجلد الثالث والعشرون، الرابع والعشرون ١٩٧٦ م، ١٩٧٧ م
- (٣٠) عبد الرحمن عبد الرحمن، القضاء في مصر العثمانية، مصدر سبق ذكره الربيع المصري - مصدر سبق ذكره
ص ٣٧ - ٤٦
- عبد اللطيف، ليل، المصدر السابق، ص ٢١٥ - ٢٩٣
- (٣١) عبد الرحمن عبد الرحمن تاريخ العرب - مصدر سبق ذكره، ص ١٧ - ١٨
- (٣٢) عبد الرحمن عبد الرحمن الربيع المصري - مصدر سبق ذكره، ص ٢٣
- (٣٣) دالون نامة مصر، النسخة السابقة، مادة (٣١)، ص ٥٧ - ٥٩
- (٣٤) البكري، م م أبي السرد، كشف الكثرة، مصدر سبق ذكره
— السعدي، محمد البرلسي، بلوغ الأرب، مصدر سبق ذكره.
— أنشيف المحكمة الشرعية، محكمة الباب العالي، سجل ٣١٣، مادة ٧٢٩
- عبد الرحمن عبد الرحمن، الظاهرة في مصر، ص ٣١ - ٤٦.
- (٣٥) جومار، (ج)، العرب والروا في مصر الوسطى، الترجمة الكاملة، وصف مصر، المجلد الثاني، ترجمة الشاب،
زهير، ص ١٩٥ - ٢٤٣.
- (٣٦) جب، هامتون، بوون، هارولد، المصدر السابق، ص ٢٤، ص ٩ - ١٠
- (٣٧) عبد الرحمن عبد الرحمن، تقديم بلوغ الأرب، ص ٢٦٩.

- وائلي، عبد الكريم ثورات الصاكر، ص ١٥ - ٢٢.
- السطحي، محمد البرنسي، المصدر السابق.
- البكري، محمد ابن أبي السرور، المصدر السابق.
- (٢٨) عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ العرب - مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧ - ١٦٣
- (٢٩) حب، هاملتون، ويون، هارولد، المصدر السابق، ج ٢، ص ١٤ - ١٥
- (٣٠) عبد الرحيم عبد الرحمن، تقديم كشف الكثرة، ص ٢٩٢، الربيع المصري، ص ١٠٠ - ١٢٣ - وائلي، عبد الكريم، ثورات الصاكر، ص ٣ - ٤.
- (٤١) الكري، محمد بن أبي اسرور، كشف الكثرة، ص ٣١٠ - ٣١١
- (٤٢) عبد الرحيم عبد الرحمن، تقديم كشف الكثرة ص ٢٩١ - ٣٠٠، وتقديم، بلوغ الأربص ص ٢٦٧ - ٢٧٨
- (٤٣) عبد الرحيم عبد الرحمن، تاريخ العرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٧ - ١٦٣
- (٤٤) الشاوي، عبد العزيز محمد، الدولة العثمانية دولة إسلامية معنوية، ج ١، ص ٣٥٣
- (٤٥) حب، ج ١، ص ٢٥٣
- (٤٦) ابن عباس، محمد بن أحمد، المصدر السابق، ج ٥، ص ١٨٧.
- الشاوي، عبد العزيز محمد، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٢٥.
- (٤٧) دار المحفوظات العمومية محكمة الاستئناف، سجل (٩)، ص ١٣٧ مادة ٤٣٦، ومواد أخرى متفرقة
- دار المحفوظات العمومية محكمة المصوغة، سجلات (١ - ٢٢)، مواد متفرقة
- (٤٨) الشاوي، عبد العزيز محمد، المصدر السابق، ج ١، ص ٣٢٦
- (٥٠) مزيد من التفصيل حول هذا الموضوع أنظر:
- عبد الرحيم عبد الرحمن، المدارس في مصر - مصدر سبق ذكره، ص ٩٧ - ١١٠
- عبد الرحيم عبد الرحمن، الاتصال الثقافي بين القرون والأزهر، وأثره على الحياة الثقافية في مصر وتونس
- بحث منشور في المجلة التاريخية العربية العدد (٢٣ - ٢٤)، نوفمبر ١٩٨١ م، ص ٢٠٥ - ٢١٣
- الشاوي، عبد العزيز محمد، دور الأزهر في الحفاظ على النسيج العربي لمصر، أمان المحكم العالي، بحث منشور، ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس - أبريل ١٩٦٩ م)، ج ٢، ص ٦٦٥ - ٧٢٥، القاهرة، مطبعة دار الكتب ١٩٧١ م.





أولاً : المصادر العربية (ولائق غير منشورة):

• ولائق المحاكم الشرعية المصرية: والديوان العالي وهي محفوظة بأرشفة الشهر العقاري المصري بالقاهرة، ودار المحفوظات الموسومة بالقاهرة. وأهم السجلات التي اعتمد عليها في البحث والمحافظة بأرشفة الشهر العقاري هي :

- ١- سجلات الديوان العالي.
- ٢- سجلات اسقاط القرى.
- ٣- سجلات محكمة الباب العالي.

أما السجلات المحفوظة بدار المحفوظات فهي :

- ١- بعض سجلات محكمة الاسكندرية الشرعية.
- ٢- بعض سجلات محكمة المتصورة الشرعية.

• المصادر العربية :

- ١ - اباطقة، فاروق عثمان: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر ١٨٣٩ - ١٩١٨ م القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦.
- ٢ - ابن الهيثم، محمد بن أحمد: بدائع الزهور في وقائع الدهور، جزء ٢، تحقيق محمد مصطفى، القاهرة ١٣٨٠ هـ/ ١٩٦١ م.
- ٣ - أنيس، محمد أحمد: الدولة العثمانية والشرق العربي (١٥١٤ - ١٩١٤ م) القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية، د.ت.
- ٤ - البكري، محمد بن أبي السرور: دكشفت الكربة في رفع الطلبة، تقديم وتحرير وتحقيق عبد الرحمن

- عبد الرحمن، القاهرة، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الثالث والعشرون، ١٩٧٦م، (صص ٢٩١ - ٣٨٤).
- ٥ - الجعل، شوقي عطالله: المغرب العربي الكبير في العصر الحديث (ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٧م.
- ٦ - جب، هاملتون، و، بوون، هارولد: المجتمع الإسلامي والمغرب، ج٢، ترجمة مصطفى أحمد عبد الرحيم، مراجعة عبد الكريم، أحمد عزت، القاهرة، دار المعارف ١٩٧١م.
- ٧ - حسين ليب، تاريخ المسألة الشرقية، القاهرة د.ت.
- ٨ - الحولي، أحمد: الدولة الصفوية، تاريخها السياسي والاجتماعي، علاقاتها بالمثاليين، القاهرة ١٩٨١م.
- ٩ - والحق، عبد الكريم: العرب والمثاليون ١٥١٦ - ١٩١٦م، دمشق ١٩٧٦م.
- ١٠ - والحق، عبد الكريم: ثورات العساكر في القاهرة في الربع الأخير من القرن السادس عشر، والعقد الأول من القرن السابع عشر ومظاهرها، دمشق، د.ت.
- ١١ - سالم، السيد مصطفى: الفتح المثالي الأول لليمن ١٥٣٨ - ١٦٣٥، ط٢، المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٤م.
- ١٢ - السعدي، محمد الرياسي: «بلوغ الأرب برقع الطلب» تقديم وتحرير وتحقيق، عبد الرحيم عبد الرحمن، القاهرة، المجلة التاريخية المصرية، المجلد الرابع والعشرون ١٩٧٧م، (صص ٢٦٧ - ٣٤٠).
- ١٣ - الشناوي، عبد العزيز محمد: الدولة المثلالية، دولة إسلامية مغتري عليها الجزء الأول، القاهرة، مكتبة الأنجلو ١٩٨٠م.
- الشناوي، عبد العزيز محمد: دور الأزهر في الحفاظ على الطابع العربي لمصر إبان الحكم المثلالي بحث منشور ضمن أبحاث الندوة الدولية لتاريخ القاهرة (مارس - أبريل ١٩٦٩م)، ج٢، (صص ٦٦٥، ٧٢٥)، القاهرة مطبعة دار الكتب ١٩٧١م.
- ١٤ - صالحية، محمد عيسى: والتدخل المثلالي في اليمن، بحث منشور في «مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية»، العدد (٣٤)، صص ٩١ - ١٢٥.
- ١٥ - عبد الرحيم عبد الرحمن: الزيف المصري في القرن الثامن عشر، القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٤م.

القضاء في مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨)، بحث منشور ضمن كتاب وبحوث في التاريخ الحديث، مهداة إلى الأستاذ الدكتور، أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة، مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٦م.

والانصال الثقافي بين الزيتونة والأزهر، وأثره على الحياة الثقافية في مصر وتونس، بحث منشور في المجلة التاريخية المغربية العدد (٢٣ - ٢٤) نوفمبر ١٩٨١م.

والغاربة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧ - ١٧٩٨) دراسة في تأثير الجالية المغربية، من خلال وثائق المحاكم الشرعية المصرية منشورات المجلة التاريخية المغربية، وديوان المطبوعات الجامعية بالجزائر، تونس، ١٩٨٢م.

تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط٣، النسخة، دار الفنون للنشر والتوزيع، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١٦ - عبد الغني، أحمد شلبي: «أوضح الاشارات، فمن تولى مصر القاهرة، من الوزراء والباشا، الملقب بالتاريخ العيني، تقديم وتحقيق وضبط وتصحيح عبد الرحمن عبد الرحمن، القاهرة، مكتبة الخانجي ١٩٧٨م.

١٧ - عبد الكريم، أحمد عزت: دراسات في تاريخ العرب الحديث، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧١م.

١٨ - عبد الطيف، ليلى: الإدارة في مصر في العصر العثماني، القاهرة مطبعة جامعة عين شمس، ١٩٧٨م.

١٩ - العقاد، صلاح: المغرب العربي، دراسة في تاريخه الحديث وأوضاعه المعاصرة (الجزائر - تونس، المغرب الأقصى)، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٠م.

٢٠ - فارس، محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث، من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي ط٣، بيروت، مكتبة دار الشروق، ١٩٧٩م.

٢١ - قانون ثامة مصر: ترجمة، قراد أحمد، تقديم وتحقيق: عبد الرحيم عبد الرحمن نسخة معدة للنشر، مكتبة علي الآلة الكتانية.

٢٢ - المساح: أميرة علي: العثمانيون والأمم القاسم بن محمد بن علي في اليمن ١٠٠٦هـ/ ١٠٢٩هـ - ١٥٩٨ - ١٦٢٠م. جدة، المملكة العربية السعودية، ثامة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٢٣ - النوراني، قطب الدين محمد بن أحمد: البرق اليمني في الفتح العثماني (تاريخ اليمن في القرن العاشر

المجري، مع توسع في أنصار غزوات الجراكسة والمغاليين لذلك القطر، أشرف على طبعه،
الجامع، حمد الرياض منشورات دار الهمزة للبحث والترجمة والنشر، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م.
«أنصار مكة المشرقة»، كتاب الاعلام باعلام بيت الله الحرام، ج٣، بيروت، مكتبة خياط
١٩٦٤ م.

٢٤ - يحيى، جلال: المغرب الكبير، المصور الحديث وهجوم الاستعمار، القاهرة، الدار القومية للطباعة
والنشر ١٩٦٦ م.

ثانياً: المصادر الأجنبية

- Koetepeter, (C. Max), the Ottoman Imperialism during the Reformation.
- Shaw, (Standford J.), History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, 2 Vols, Volume I
Empire of the Gazis, the Rise and Decline of the Ottoman Empire 1280-1808. Cambridge
University Press, 1976.

« الناس أحرار في مشاكلهم ومشاربهم ومرازقهم
ونزاههم ، ومن اعتدى عليه فليراجعني لأنصحه ، ولو جاءني
أي إنسان وقال : إن ولدك فيصلاً أعد مالي واعتدى علي :
فإن رآني أنصفته منه علم أنني أقول وأصدق في القول ، وإن
رآني أهملته وساعدت ولدي على ظلمه فعند ذلك يكون له
الحق علي .. »

«عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود»